

المراسم

مرسوم عدد 2 لسنة 1966

مؤرخ في 24 سبتمبر 1966 يتعلق باحداث ديوان تربية الماشية وتوفير المرء

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعا على الفصل 31 من الدستور

وعلى رأي كاتبى الدولة للرئاسة وللخطيط والاقتصاد الوطني

اصدرنا المرسوم الاتي :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل 1 - احدثت مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعي وتجارية محرزة على الشخصية المدنية والاستقلال المالي يطلو عليها اسم « ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى » .

يعتبر ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى تاجرا في علاقات مع الخواص .

وتنطبق عليه احكام التشريع التجاري ما لم يقع استثناء ذلك بمقتضى هذا المرسوم .

وهو مجعول تحت سلطة كاتب الدولة للخطيط والاقتصاد الوطني .

مقر الديوان بتونس العاصمة ويمكن تحويل هذا المقر لا مكان آخر بقرار من مجلس ادارة الديوان .

الفصل 2 - تنحصر مهمة ديوان تربية الماشية وتوفير المرء بصفة عامة في تنمية تربية الماشية وتوفير المرعى في نطاق المقررات الواقع ضبطها بالخطط وتعديل اسعار الدواب الحي والبيحث عن اسواق لها سواء داخل البلاد او خارجها عن التصدير .

وهو مكلف بالخصوص :

I - باحكام وتنسيق تجارة الدواب الحية بالوسائل الاتية

أ - تنظيم ومراقبة اسواق الدواب .

ب - التدخل بتلك الاسواق من اجل تعديل الاسعار ام بالشراء او البيع .

ت - تكوين كميات لتعديل المدخرات من الدواب الحي والانتاج .

ث - اريتياد الاسواق الخارجية وانجاز برامج لتصدير وتوريد الدواب الحية .

2 - وباحكام انتاج علف الدواب وتنسيق مختلف المؤسسات المنتجة لذلك حسب الامور الاتية :

أ - تنظيم ومراقبة اسواق علف الدواب .

ب - التدخل بتلك الاسواق من اجل تعديل الاسم سواء في نطاق الشراء او البيع .

ت - انتاج العلف وتكوين كميات لتعديل المدخرات .

ث - تحويل وتنضيد العلف وغذاء الدواب .

ج - احدثت مراعي اصطناعية وتحسين مناطق المرعى .

صحفة

قرار من كاتب الدولة للخطيط والاقتصاد الوطني مؤرخ في 23 سبتمبر 1966 يتعلق بتفويض القرارين المؤرخين في 28 سبتمبر 1964 وفي 31 ديسمبر 1965 الصادرين في ضبط اسعار منحوات النفط بالبلاد التونسية 1733

كاتبته الدولة للشؤون الثقافية والاجتماعية

قرار من كاتب الدولة للشؤون الثقافية والاجتماعية مؤرخ في 22 سبتمبر 1966 يتعلق بتفويض حق الامضاء 1734

كاتبته الدولة للصحة العمومية

تسمية طبيب يعمل كامل الوقت 1734

اعلانات واخبارات

كاتبته الدولة للدخليات

اعلان انتساب 1735

اعلانات تتعلق بختم عمليات الاحصاء ببلديات حاجب العيون وقصر ملال والحرس ومنزل بورقيبة وساقية الزيت 1735

كاتبته الدولة للخطيط والاقتصاد الوطني

اعلان يتعلق بتحويل ملفات شركات تامين 1736

اعلانات تتعلق بالمحلات المخطرة والمخلة بالصحة والمرعجة 1736

كاتبته الدولة للشؤون العمومية

اعلان عن مصادقة 1736

البنك المركزي التونسي

الميزان العام لحسابات البنك المركزي التونسي 1737

المحكمة العقارية

مطالب تسجيل 1738

اعلانات تحديد 1739

اعلانات 1740

ويتفاوض بشأن كل صفقة او اتفاقية تتعلق بمبلغ يتجاوز المبلغ المحدد بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني. ويبت في كل شراء او توقيت عقارات وفي كل صلح او مصالحة .

ويتفاوض في جميع البرامج العامة للاستغلال وتجديد الآلات والمنشآت .

ويضبط برامج التجهيز والتوسيع .

ويضبط القواعد العامة لبيع منتوجات تربية الحيوان .

كما يضبط في كل سنة ميزانية الديوان والتغييرات التي تعتبر ضرورية اثناء مدة الدورة المالية .

كما يحدد الشروط والشكل التي يحرر وينهي الديوان الحسابات بمقتضاها .

وينظر كذلك في مشروع الحساب السنوي لعمليات الديوان الذي يتولى تقديمه الرئيس المدير الى كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

الفصل 7 - تتخذ المقررات باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين وفي صورة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا . لا يمكن للمجلس ان يتفاوض بصورة قانونية الا بحضور النصف على الاقل من الاعضاء .

الجزء الثاني

الرئيس المدير العام

الفصل 8 - الرئيس المدير العام مكلف بتحضير الاشغال وتنفيذ مقررات مجلس الادارة .

ويتولى ادارة الديوان من الوجهة الفنية والادارية والمالية . ويمثل الديوان لدى الخواص وفي جميع الشؤون المدنية والادارية .

وتكون له في نطاق الترتيب العامة والتوصيات الصادرة عن مجلس الادارة مع الاحتفاظ بالنفوذ المخول لهذا المجلس سلطة على جميع المستخدمين وهو الذي يديرهم وينتدبهم او يرفتهم ويسمهم في جميع الخطط .

ويعين المرتبات والاجور والمنح .

ويباشر ايضا جميع الوظائف المخولة له خاصة من طرف مجلس الادارة .

ويمكن له ان يفوض الكل او البعض من سلطته كما يمكن له ان يفوض حق الامضاء باسمه سواء لاعضاء مجلس الادارة او لاعوان يرجعون بالنظر اليه .

الباب الثالث

التنظيم المالي

الجزء الاول

الميزان

الفصل 9 - يحدد مجلس الادارة كل سنة قبل اول اكتوبر الحساب التقديري للاستغلال بالنسبة للسنة الموالية .

ويضم هذا الحساب تقديرات المقايض والمصاريف المتعلقة بامورية الديوان المبينة بالفصل 2 ويقوم المجلس عند الاقتضاء بمراجعة مخصصات اعانات الحساب التقديري للاستغلال المتعلق بالسنة الجارية وذلك سواء بطلب من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني او من تلقاء نفسه .

3 - وبالمشاركة في المراقبة الصحية للماشية وفي التجاريف لتربيتها وتدريبها على العمل وفي تعميم طرق الانتاج الحيواني من نوعين قصد تحسين اصوله .

4 - وباحداث وحدة فلاحية صناعية لتربية الماشية قصد تكوين نشء لجذور منتقاة .

5 - وبتنسيق نشاط منظمات الانتاج الحيواني وانتاج العلف وما تولد عنه .

6 - وبتنسيق نشاط منظمات الاتجار في اللحوم وما تولد عنها .

الفصل 3 - تسند الدولة لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ملكية الاراضي الصالحة للزراعة لاداء وظيفته بما في ذلك البنائيات والآلات المرتبطة بتلك الاراضي .

وهاته المقدمة مما ذكر اعلاه المتكون منها الراس مال الاصلي لديوان تحرر فيها قائمة احصائية وقائمة في الاماكن المذكورة بها قيمتها من طرف لجنة سبعين عضواؤها بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

وزيادة على ذلك يتمتع الديوان بمنح او تسبقات من طرف الدولة ترسم لهذا الغرض في الميزانية العامة وتخصص بقدر ما تكون موارده غير قادرة على مواجهته وذلك لسد العجز الناشئ عن الاستغلال او عن مواصلة اشغال التجهيز .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

الجزء الاول

مجلس الادارة

الفصل 4 - يدير ديوان تربية الماشية والعلف مجلس ادارة يتركب من رئيس مدير عام ومن عشرة متصرفين :

ويسمى الرئيس المدير العام بامر باقتراح من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

ويعين المتصرفون بقرارات من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني على مقتضى الشروط التالية :

5 - يمثلون كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني والدواوين .

4 - يمثلون المنتجين الفلاحين تقترحهم المنظمة المهنية المختصة الاكثر تمثيلا .

3 - ممثل عن القطاع التجاري باقتراح من المنظمة المهنية المختصة الاكثر تمثيلا .

ويمكن لمجلس الادارة الاستعانة برأي من يراه صالحا من ذوي الخبرة والكفاءة .

الفصل 5 - يجب ان يكون اعضاء مجلس الادارة من ذوي الجنسية التونسية وان يتمتعوا بحقوقهم المدنية والسياسية والا تصدر ضدهم اية عقوبة تقتضي بحرمانهم من الحرية .

ولا يتعهدون بموجب وظائفهم باي التزام شخصي او تضامني ويمكن عزلهم في كل وقت من اجل ارتكابهم هفوة خطيرة .

الفصل 6 - يتمتع مجلس الادارة باوسع السلطات للعمل باسم الديوان والقيام او الترخيص في جميع الاعمال او العمليات المتعلقة بالهدف الذي يرمي اليه الديوان بشرط المصادقة المنصوص عليها بهذا المرسوم .

ويضبط مجلس الادارة النظام الداخلي وكذلك الترتيب المتعلقة بالموظفين واجورهم .

الجزء الثاني

الحسابات

الفصل 11 - يقع مسك حساب ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى طبقا للقواعد التي تنطبق على الشركات ذات الصيغة الصناعية او التجارية وذلك على شرط مراعاة الاحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا المرسوم .

وميزانية الحساب السنوي تبنيء من اول جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر .

وينهي مجلس الادارة الحساب الاحتياطي المنصوص عليه في الفصل 9 اعلاه والموازنة وحساب الاستغلال العام والحسائر والارياح بناء على تقرير المراقب المالي قبل يوم 31 مارس من السنة الموالية التي هي متعلقة به ويعرض ذلك على مصادقة كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

الفصل 12 - فاذا ظهرت في آخر السنة في حساب الاستغلال العام بقية فهاته البقية تخصص بقدر 50 % منها لترجيح المنح للدولة التي دفعتها للديوان المذكور عملا بالفصل 13 الموالي .

وفيما يخص الزائد عن ذلك فهذا الزائد يصلح لتكوين صندوق احتياطي الى ان يبلغ هذا المال 10 % من مبلغ مداخيل الاستغلال المذكور في الفصل 11 اعلاه وما فوق ذلك فانه يخصص كله لترجيح المنح المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الفصل .

وعندما تكون جملة تلك المنح قد رجعت بتمامها وان مال الاحتياط قد بلغ 10 % من مبلغ مداخيل الاستغلال في السنة فالزائد عن ذلك يدفع الى القباضة العامة بعنوان مساهمة الديوان في الميزانية العامة .

الفصل 13 - اذا ظهر في آخر السنة من حساب الاستغلال العام كما هو مبين بالفصل 11 اعلاه عدم كفاية المداخيل بالنسبة للنفقات فهذا النقص يقع تسديده قبل كل شيء مما يؤخذ من الصندوق الاحتياطي المنصوص عليه في الفصل 12 اعلاه وعند فقد موارد لهذا المال فيمنحة تعديلية تدفعها الدولة .

الجزء الثالث

القروض

الفصل 14 - يمكن لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى ان يقترض للاغراض الاتية :

(1) تسديد مصاريف التمويل .

(2) القيام بخلاص وتوثقة او تحويل القروض التي هي بعهدته .

(3) مجابهة حاجياته من حيث اموال الخزينة .

يجب ان يرخص في قروض الديوان بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني هذا مع ان ضمان الدولة يمكن ان يمنح بالنسبة للقروض المذكورة بمقتضى القرار نفسه في حدود المقدار الاقصى للضمان المرخص فيه سنويا من طرف قانون المالية .

الفصل 15 - يمكن للدولة ان تمنح للديوان خلال السنة المالية تسبقات من الخزينة على حساب الاعانات المتنوعة التي يمكن منحها اياه .

هاته التسبقات لا تترتب عنها فوائد .

وفي مقابل ذلك فان الاموال الموفرة يقع ايداعها بالخزينة .

ويعرض حساب الاستغلال التقديري والتنقيحات الواقع ادخالها عليه في ظرف ثمانية ايام على مصادقة كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

ويتضمن هذا الحساب ما يلي :

(أ) الموارد :

الموارد المتحصلة من استغلال الضيعات المسندة للديوان .

الموارد المتحصلة من نشاطاته التجارية (الماشية) الكلاء ، علف الماشية الخ ..)

الموارد المتحصلة من نشاطاته الصناعية .

- الاداءات والمعاليم التي قد تسند اليه من اجل استغلال اسواق الدواب

(ب) المصاريف :

- المصاريف من كل نوع التي يستوجبها تعهد الضيعات بالعناية وتسييرها او المتعلقة بالمصاريف العامة المترتبة عن انجاز ماموريات الديوان الاخرى .

- تعويض قيمة الاستعمال المطبق على الاثاث والمواد والآلات المحمولة على حساب تثبيت مكاسب الديوان .

- التكاليف المالية التي تتضمن خاصة الفوائض والمصاريف الثانوية الناتجة عن القروض من كل نوع التي يتحمل بها الديوان او يبرمها من اجل تمويل الرصود المالية .

وزيادة عن ذلك يقدم الديوان حسابا تحليليا لنتائج استغلاله .

الفصل 10 - يقدم ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى كل سنة وقبل اول اكتوبر حسابا تقديريا للرصود مبينا بالتدقيق العمليات التي تتعلق بها هذه المصاريف وكذلك برنامج التمويل الخاص بها .

يقع اعداد هذا الحساب وامعان النظر فيه من طرف مجلس الادارة حسب نفس الطريقة المحددة بالفصل 9 اعلاه لحساب الاستغلال .

ويعرض هذا الميزان على مصادقة كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

وتشتمل نفقات الرصود على ما يلي :

(أ) نفقات تجهيز المؤسسات

(ب) نفقات توسيع نطاق الزراعات وتربية الماشية .

(ج) نفقات التجارب عند الاقتضاء .

(د) المساهمات المالية في راس مال الجماعات والشركات التي ترمي الى نفس الهدف .

ومن الممكن ان تسدد نفقات الترخيد من الفواضل من مال الاحتياط والاستهلاكات الفنية ومن المنح المخصصة من طرف الدولة ومن القرض في حدود المبلغ المقرر من طرف كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

والموارد المقابلة للنفقات ترسم في الحساب الاحتياطي المنصوص عليه في هذا الفصل .

ويدرج مبلغ النفقات والموارد سنويا في ذلك الحساب حتى يصفى الميزان المتراكم الخاص بالنفقات والموارد في نهاية السنة

ويمثل المراقب الفني سلطة الاشراف لدى ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى في كل ما له مساس بالمعطيات الفنية ويمد الرئيس المدير العام بارائه في شان جميع العمليات التي تكتسي صبغة فنية والتي هي من خصائص الديوان ويتتبع تنفيذ تلك العمليات .

الباب الخامس

احكام مختلفة

الفصل 18 - ان الصفقات والاتفاقات المبرمة من طرف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لا تكون خاضعة للتشريع العام المتعلق بالصفقات العمومية .

الفصل 19 - يقع تتبع استخلاص الديون من كل نوع الراجعة للديوان بواسطة بطاقات الزام وفق التشريع الجاري به العمل ويحرر بطاقات الازام المذكورة الرئيس المدير للديوان ويكسيها الصبغة التنفيذية كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

وفي صورة وقوع الاعتراض فان القضايا يقع تتبعها راسا من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة .

وتنتفع الديون الراجعة للديوان في خصوص خلاصها بالامتياز العام المعترف به للدولة بمقتضى الفصل 129 من الامر المؤرخ في 30 اكتوبر 1884 .

الفصل 20 - في صورة حل الديوان فان كل ما يملكه يصير من حقوق الدولة وهي تتولى تنفيذ التعهدات المبرمة من طرفه .

الفصل 21 - كاتبا الدولة للرئاسة والتخطيط والاقتصاد الوطني مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بتونس في 24 سبتمبر 1966

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

الأوامر والقرارات

كثابته الدولة للرئاسة

تسمية متصرفين متربصين

بمقتضى قرار من كاتب النولة للرئاسة مؤرخ في 22 سبتمبر 1966 :

تمت تسميته المرشحين التالية اسماؤهم متصرفين متربصين للحكومة (حسب التفوق) :

السادة :

محمود الدراجي

مصطفى الرصاع

صحبي البشراوي

محمد المنوبي البزداج

الباب الرابع

اشراف الدولة

الفصل 16 - تخضع لمصادقة كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني بعد اخذ رأي كتاب الدولة المعنيين مقررات مجلس الادارة المتعلقة :

(1) بمشروع ميزانية التسيير وميزانية التمويل .

(2) تحديد عدد الاعوان وضبط قانونهم الاساسي وتاجيرهم .

(3) بانجاز القروض على اختلاف انواعها .

(4) بالمعاملات والشراءات او التفويطات العقارية بما يتجاوز مبلغا اقصى يعين بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

(5) باحداث المؤسسات او الشركات التي يهدف غرضها الى تحقيق مهمة الديوان او المساهمة فيها .

الفصل 17 - يعين لدى ديوان تربية الماشية مراقب مالي ومراقب فني يعينان من طرف كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

وكلاهما يحضران جلسات مجلس الادارة مع التمتع بصوت استشاري .

ان المراقب المالي مكلف بجميع العمليات التي من شانها ان يترتب عنها تاثير مالي سواء بصفة مباشرة او بصورة غير مباشرة .

ولتنفيذ مهمته يمكن للمراقب المالي ان يطلب تمكينه من الاطلاع على عين المكسب على جميع الوثائق او الدفاتر ويوجه اليه نظير من الحالات الدورية التي تحررها المصالح .

ويعطي رايه بشأن ميزانيتها التسيير او التمويل وبشأن التغييرات التي تدخل عليها .

كما يراقب تنفيذ الميزانية ويتتبع تقدير المفايض ويجوز له ان يمكن سلطة الاشراف من الطلب الرامي الى مراجعة المقدرات اذا اقتضت حالة الديوان ذلك .

ويحضر البعثات ويمضي على صفقات المواد والاشغال او المصالحات وكذلك على صكوك البيع او الشراء في الحدود المعينة بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني .

ويسهر على احترام مقررات سلطة الاشراف ويمكنه ان يطلب توقيف تنفيذ تدبير من التدابير قد يبدو له فيه ما يمس بمصالح وحقوق الدولة ويجب ان يكون طلبه هذا معللا ويعرض القرار اواقع توقيف تنفيذه كما ذكر على اقرب اجتماع يعقده مجلس ادارة الديوان الا في الصور الاستعجالية .

وفي الصورة الاستعجالية يجب على الرئيس المدير العام ان يعرض الامر على كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني لتحكيمه بدون ان يترقب اجتماع مجلس الادارة .

وإذا قرر مجلس الادارة اثبات التدبير المذكور بالرغم من معارضة المراقب المالي فانه يقع عرضه ايضا على تحكيم كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني وإذا لم يبت كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني في الامر في ظرف ثمانية ايام فان قرار مجلس الادارة يصير نافذ المفعول .

يقع اطلاع المراقب المالي في كل سنة على موازنة حساب الاستغلال العام والحسائر والارباح والحسابات الاصطلاحية للسنة المالية المنصرمة وبعد اطلاعه على هاته الوثائق يحضر تقريرا جمليا في النتائج المالية للسنة المذكورة .